المتغيرات السياسية في ظل قوانين الشريعة الإسلامية في السودان (١٩٨٠-١٩٨٥)

أ. د. كهلان كاظم القيسي
جامعة الأنبار- كلية الآداب

الباحث: عصام مشعل خلف

المستخلص

مثَّل عام ١٩٨٠ بداية التدهور لنظام جعفر نميري الذي كان يواجه مشكلات سياسية واقتصادية عدة، وفي حومة تلك الظروف أقدم نميري على تقسيم البلاد إلى ثمانية أقاليم شملت خمسة في الشمال وثلاثة في الجنوب وذلك الأمر ادى الى حدوث تمردات كبيرة ولاسيما في الجنوب الذي عدَّ ذلك الإجراء نسف لاتفاقية أديس أبابا الموقعة عام ١٩٧٢ والتي منحت الجنوب حكم ذاتي، إلى جانب تلك الخطوة نهج نميري سياسة أخرى في ايلول عام ١٩٨٣ من خلال إعلانه ما يسمى قوانين الشريعة الإسلامية والتي أراد منها أن تكون واجهة لسياسته المتردية بوصفها قوانين منزلة ولا يمكن الاعتراض عليها، إلا أن الحقيقة تؤكد ان تلك الخطوة جاءت من أجل إضفاء الشرعية على سلطته، ونتيجة لذلك شهدت البلاد تظاهرات كبيرة مستمرة أدت في نهاية المطاف إلى إنهاء حقبة حكم نميري التي استمرت ستة عشر عاماً وذلك في نيسان عام ١٩٨٥.

Political variables under the Islamic law in Sudan 1980- 1985

Researcher: Issam Mish'al khalaf
Prof. Dr. Kahlan kadhim Al-Qaisy
University of Anbar
Faculty of Arts

Abstract

The year 1980, Presented the beginning Ja´far Numairy regimes deterioration which was faking several Political and economic Problems. Within those Circumstances he decided to divide the Country in to eight regions, included five in the north and three in the South ,the matter that led to rise great revolts especially in the south. That decision Presented a dart to the agreement to Addis Ababa, 1972, which bestowed the South autonomy. which bestowed the South autonomy. Beside that step Al-Numairy followed another Policy in September,1983, through declaring what So Called the Islamic Code, which demanded from that being a frontage to his bad Policy as they were divine rules Can´t be rejected, but the fact proves that step Came for the Sake to laying a sort to legitimacy on the authority Because to that the Continuous administrations, led finally to put an end to the era to Al-Numairy rule which Continued through 16 years, in April, 1985.

المقدمة:

يتناول موضع البحث المتغيرات السياسية في ظل قوانين الشريعة الإسلامية في السودان ١٩٨٠- ١٩٨٥ والتي تمثلت في تغير شامل في سياسة نظام جعفر نميري التي كانت قائمة على القوانين الوضعية ، والاتجاه إلى قوانين الشريعة الإسلامية في ادارة البلاد ، ويبدو أنَّ نميري أراد التخلص من المشكلات التي كانت تواجه نظامه ومنها تردي الأوضاع الداخلية واتساع ظاهرة البطالة ، فضلاً عن العجز في ميزانية الدولة ، وقد كان لجماعة الإخوان المسلمين دور كبير في دفع جعفر نميري لإقدامه على تلك الخطوات والتي وجدت في تطبيقها انتصاراً لتوجهاتها الداعية إلى حكم البلاد وفق قوانين الشريعة الإسلامية .

تناول البحث محورين جاء الأول بعنوان نظام الحكم الإقليمي وتداعياته ، والذي سلط الضوء على قرار نميري القاضي بتقسيم البلاد إلى اقاليم عدة منها في الشمال وأخرى في الجنوب، وحسب ما بينه نميري أن نظام الأقاليم يهدف إلى توسيع قاعدة السلطة وممارستها بواسطة الجماهير مباشرةً ، إلا أنَّ الحقيقة تؤكد أن قراره جاء لأجل بسط سلطته المركزية بشكل أوسع من خلال تقسيم البلاد إلى مقاطعات يمكن السيطرة عليها إذا ما حدث فيها أي تمرد أو اضطراب داخلي ، وذلك الأمر واجه معارضة داخلية إذ اخذت التمردات تتسع بشكل كبير في البلاد ولاسيما في الجنوب.

أما المحور الثاني حمل عنوان إعلان قوانين الشريعة الإسلامية في البلاد عام ١٩٨٣ في البلاد والمواقف الخارجية والداخلية منها، إذ تمثّل الموقف الخارجي بالرفض التام لإعلان تلك القوانين ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية من خلال ايقافها المساعدات المالية والعسكرية التي كانت تقدمها للسودان وطالبت نميري بالعدول عن قراره ، إلى جانب الرفض العربي المتمثل بمصر وليبيا ، فضلاً عن الرفض الداخلي لتلك القوانين والتي نتجت عن قيام اضطرابات وتظاهرات داخلية أدت في نهاية المطاف إلى إسقاط نظام نميري في نيسان عام ١٩٨٥ .

أولاً : تطبيق نظام الحكم الإقليمي وتداعياته

مثَّل عام ١٩٨٠ بداية لمسيرة متقلبة من الأحداث شهدتها السودان ، وفي مقدمتها التظاهرات التي خرجت تحت راية الاتجاه الإسلامي بتاريخ الرابع من كانون الثاني عام ١٩٨٠ ضد السفارة السوفيتية في الخرطوم ة بالاجتياح السوفيتي لأفغانستان[١].

وفي السادس عشر من كانون الثاني من العام نفسه علت الدهشة وجوه الإسلاميين عندما قام نميري بحل التنظيم السياسي وخطب قائلاً : " **لن أترك الفساد يتحصن بمناطق القيادة** " وأردف ذلك بفصل مجموعة من اعضاء الاتحاد الاشتراكي ، وقد أعلن جهاز الأمن القاء القبض على خلية نصرانية سرية تعمل على تنصير المسلمين مستغلين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت تنتاب السودان ابتداءً من عام ١٩٨٠[٢]، في وقت اندفع فيه الشريف حسين الهندي باتجاه قوى اليسار متزعماً القوى الوطنية الديمقراطية ، وظهرت أولى انعكاسات ذلك التحالف حين اكتسح انتخابات أتحاد طلاب جامعة الخرطوم في الثاني من شباط ١٩٨٠ ، ولم تجد السلطة وقتها سوى إغلاق الجامعة[٣].

وفي آذار من العام نفسه انفجرت الأحداث في جامعة الخرطوم عندما أقدم اتحاد طلاب الجامعة الذي يسيطر عليه تحالف المستقلين واليساريين على حل المجلس الأربعين للاتحاد مما دفع الاتجاه الإسلامي إلى تسيير تظاهرة احتجاج واحتلال مكاتب الاتحاد والشروع في إجراء انتخابات ، مما أدى إلى حدوث صدامات نتجت من مقتل أحد إنصار الاتجاه الإسلامي ، وتسبب ذلك بإغلاق الجامعة وبعد أن هدأت الأوضاع جرى فتحها في مطلع نيسان من العام نفسه[٤].

وفي أيلول حصل انقسام داخل حركة الإخوان المسلمين عندما أعلنت مجموعة صغيرة من قادة الجماعة بقيادة الصادق عبد الله عبد الماجد[٥] انشقاقهم عن الحركة ، مستشهدين بعدم رضاهم عن نهج الترابي وكيفية تعامله مع نظام علماني ، وقد أفرز ذلك الانقسام عن تكوين جماعة تحت قيادة الصادق عبد الله ، أطلق عليها تسمية **(الإخوان المسلمين)** ، في حين أصبح جماعة الترابي يسمون انفسهم بالإسلاميين تارة والاتجاه الإسلامي تارة أخرى[٦]، وقد استطاع الجناح الذي يتزعمه الترابي ، نتيجة للأوضاع الداخلية والإقليمية في ذلك الوقت أن ينتصر على مثل تلك التيارات الانفصالية ، واستمر جناح الترابي بالتعاون مع السلطات والانتشار داخل أجهزة الحكم حتى عُين الترابي مسؤولاً عن الفكر والمنهجية في الاتحاد الاشتراكي ، فضلاً عن منصب النائب العام[٧] في وقت لجأ فيه نميري إلى التظاهر بإشاعة الديمقراطية وتوسيع مدياتها لتعزيز التلاحم بين الشعب والحكومة وإسهام المواطنين في الحكم[٨].

وتبعاً لذلك قام بتطبيق نظام الحكم الإقليمي على المديريات الشمالية لعام ١٩٨٠ وإلغاء نظام الحكم الإقليمي لعام ١٩٧١ ، وكان الهدف من ذلك إعادة تقسيم السودان إلى مناطق صغيرة لها اختصاصات ومؤسسات تستمد فيه سلطاتها بموجب القانون العام تحت توجيه الحكومة المركزية[٩].

وأكد نميري مدى أهمية تطبيق الحكم الإقليمي من خلال حديثه قائلاً : " **إن الحكم الإقليمي كوسيلة وغاية إنما هو نهج ديمقراطي مطلوب لممارسة الجماهير للسلطة بحيث تحقق الأقاليم كفاياتها بما تنتجه ، بل تحقق من العائد الإنتاجي ما يمكن استثماره للصالح القومي كله**"[١٠]، وعلى إثر ذلك التعديل لزم إحداث تعديلات أساسية في الدستور الدائم للبلاد التي أكدت ضرورة مراعاة وحدة السودان بحيث لا يمس الحكم الإقليمي ولا يؤثر في وحدة البلاد واقتصاده الوطني أو حرية حركة المواطنين والسلع والخدمات أو أعمال الحكومة الوطنية ، وحدد قانون الأقاليم للسودان بخمسة أقاليم[١١]، في الشمال وهي **(الإقليم الشمالي ، والإقليم الشرقي ، والإقليم الأوسط ، وكردفان ، ودارفور)**[١٢].

وفي أثناء مداولات المؤتمر خرج بعض السياسيين الجنوبيين عن مسار المداولات مشيرين إلى أن حركة الإخوان المسلمين تعد خطراً ليس على شمال السودان فحسب بل على جنوبه أيضاً ، وأنها أقامت لها تنظيماً في جامعة جوبا وعدد من المدارس ، كما أنها جلبت عدداً من الطلاب الجنوبيين الى الخرطوم ، وأن أولئك الطلاب عقدوا معسكراً غير مشروع في الخرطوم ، وقد طالب الجنوبيون بإرجاع الطلاب الجنوبيين وإيقاف ذلك الانتهاك لاتفاقية أديس أبابا[١٣]، التي نصت على بقائه إقليماً موحداً، إلا أن جعفر نميري قرر تقسيمه على ثلاثة أقاليم ، وكان هناك أكثر من سبب للإقدام على تلك الخطوات فيما يخص الإقليم الجنوبي منها :

١. أنه كان من غير المقبول إبقاء جنوب السودان إقليماً موحداً ، في حين ان الشمال قد أصبح مجزأ .
٢. أن قبائل المديرية الاستوائية الصغيرة قد بدأت تتخوف من تفوق القبائل النيلية ولاسيما الدينكا[١٤] عليها اقتصادياً وسياسياً .
٣. العثور على النفط بكميات كبيرة تجارية في الجنوب ، وبداية العمل المشترك في مشروع جونقلي[١٥] المشترك بين مصر والسودان أعطى الإقليم أهمية متزايدة[١٦].

ذلك التطور نتج من تأليف تحالف من القيادات الجنوبية ، إذ قام أكثر من عشرين قائداً من الجنوب بتوقيع عريضة عارضوا فيها التقسيم وأطلقوا على أنفسهم المجموعة الوحدوية ،

وكانت اللغة التي استعملت في العريضة لا تختلف عن اللغة التي كانت تستعمل قبل توقيع اتفاقية أديس أبابا ، فرد النظام باعتقال أولئك مما أدى إلى توتر الموقف لمدة انتهت بإطلاق سراح معظمهم(١٧).

في وقت بدأ فيه الإخوان بتأليف تنظيم داخل الجيش فعلياً بعد عام ١٩٨١ بصورة سرية مستثمرين مناخ الحرية المتاح لهم بعد مشاركتهم في السلطة ، فاستخدموا كل إمكانياتهم في اتجاه الاقتراب من الضباط والجنود ، وكانت أكثر الوسائل سهولة إعداد برامج وتنظيم دورات دينية للضباط في المعاهد والمراكز الإسلامية ، وخصص دبلوم الدعوة والدراسات الإسلامية لجذب بعض الضباط(١٨)، كما شهد مطلع عام ١٩٨٢ تعزيز النظام لتوجهاته الإسلامية ، وساعد نميري على إكمال بناء مسجد الخرطوم الذي بدأ مشروعه منذ عام ١٩٦٧ ، وما إن جاء نظام نميري جمد المشروع ، وفي الرابع من كانون الأول عام ١٩٨٢ افتتح المسجد الذي عارض إنشاءه اليساريون والعلمانيون ، وأصبح المسجد تابعاً لشعبة الدراسات الإسلامية الحديثة الإنشاء آنذاك ، التي بنيت مبانيها من أموال المسجد ، كما شهد العام نفسه انعقاد المؤتمر العالمي للدعوة الإسلامية في إطار احتفالات البلاد بمقدم القرن الخامس عشر الهجري(١٩).

وفي كانون الأول من العام نفسه طلب نميري من المجلس التنفيذي العالي أن يقدم له توصية لتقسيم الجنوب الذي أشار إلى تسميته باللامركزية أمام الجماهير حتى لا تثير كلمة التقسيم احتجاجاً عليه ، ولم يكن الانقياد لرغبة الرئيس سهلاً على المجلس التنفيذي العالي ، إذ لم يحصل نميري على قرار مطابق لما يريد ، وفي كانون الثاني ١٩٨٣ صوت المؤتمر الإقليمي للاتحاد الاشتراكي في جوبا مؤيداً باستمرار وحدة الإقليم ، إذ وقف المؤتمر مؤازراً لقانون الحكم الذاتي الإقليمي(٢٠).

وعلى الرغم من ذلك قرّر نميري إلغاء الحكم الذاتي للجنوب وتقسيمه على ثلاثة أقاليم هي : **(الإقليم الشمالي ، وأعالي النيل ، وبحر الغزال)** ، وأنيط كل إقليم بمجلسه التشريعي(٢١)، وكان يقف خلف التقسيم جوزيف لاقو(٢٢) الذي كان متضايقاً من سيطرة الدينكا على الجنوب ، وكان على رأس المعترضين أبيل أليير(٢٣)، وكان اعتراضه موضوعياً على أساس أن القرار غير دستوري ومخالف لاتفاقية أديس أبابا التي تطلبت موافقة ثلاثة أرباع مجلس الشعب الإقليمي لإجراء تعديل فيها ، أما نميري فقد رد على ذلك قائلاً : " **إن اتفاقية أديس أبابا هي أنا و لاقو ونحن نريدها هكذا** "(٢٤).

وعلى أثر ذلك التقسيم تحدث نميري قائلاً " **لقد ورثت ثورة مايو نظاماً مركزياً للحكم والآن وبعد خمسة عشر عاماً أصبح لدينا ثماني حكومات إقليمية ، لكل منها حاكم منتخب يرأس مجلس وزراء إقليمي فضلاً عن مجلس تشريعي منتخب وهذه الصيغة مازالت في مراحل**

التطبيق الأولى ، وهي قابلة للتطور بطبيعة الحال ولكنه تطور يستهدف تحقيق المزيد من اللامركزية ، والمزيد من توسيع قاعدة السلطة وممارستها بواسطة الجماهير مباشرة "[٢٥].

وبعد أن تم قُسم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم قرر نميري تطبيق سياسة تبادل الوحدات العسكرية دورياً بين الجنوب والشمال[٢٦]، وفي منتصف آيار عام ١٩٨٣ صدر أمر عسكري بنقل فرقة عسكرية من واو إلى الشمال وكان قوام الفرقة من الدينكا ، فتمردوا واغتالوا الضباط ودخلوا الغابة وسموا أنفسهم انيانيا ٢[٢٧].

ونتيجة لذلك أصدر نميري أوامره بمهاجمة القوة المتمردة ، وتولى الضباط الجنوبيون قيادة العمليات ومنهم العقيد جون قرنق[٢٨] الذي تمرد على أوامر السلطات والتحق بحركة التمرد وسافر إلى أثيوبيا التي كانت جاهزة لاستقبال المتمردين منذ منتصف السبعينيات[٢٩] من أجل تكوين جبهة ضد النظام أُطلق عليها تسمية الحركة الشعبية لتحرير السودان[٣٠]، ونتيجة لذلك انفجرت الحرب الأهلية من جديد آنذاك وانتهت الهدنة الطويلة التي امتدت عشر سنوات منذ توقيع اتفاقية أديس أبابا[٣١].

وعلى الرغم من تلك الأوضاع المتردية لم يخل النصف الأول من عام ١٩٨٣ من إشراقات اسلامية ، فقد فاز الاتجاه الإسلامي أول مرة بكل مقاعد المجلس العشرين في جامعة الجزيرة ، كما نجح في تكوين نواة للاتحاد العام للطلاب السودانيين ، وفي منتصف العام نفسه أصدر نميري أوامره بإعفاء الترابي من منصب النائب العام ، وعينه مستشاراً للشؤون الخارجية ، فضلاً عن قيامه بتعيين عدد من الإسلاميين مستشارين قانونيين في القصر الجمهوري[٣٢].

في الحقيقة لم يكن قرار تقسيم الجنوب نابعاً بقرار فردي من نميري ، بل مهدت له ظروف مواتية لعل من أبرزها ظهور استقطاب داخل الإقليم متمثلاً بحدوث نزاعات داخلية واستفحال بعض القبائل الكبيرة ، ونتيجة لذلك تقدم جوزيف لاقو إلى نميري بطلب بيّن فيه وجوب تقسيم الجنوب إلى أقاليم من أجل كبح جماح القبائل المتنفذة ، بالمقابل بدأت النبرة الدينية ترتفع لدى نميري ورأى أن تقسيم البلاد يسهم في بسط سيطرته بصورة مطلقة ويساعده في السيطرة على البلاد من خلال اتباع نظام الحكم الإقليمي ، وتلك الخطوة مهدت لوضع قانون جديد للبلاد آنذاك وبحسب توجهات نميري فإن قوانينه ستكون مستمدة من الشريعة الإسلامية ، وذلك ما سنتطرق إليه .

ثانياً : إعلان قوانين الشريعة الإسلامية ١٩٨٣ في البلاد والمواقف الخارجية والداخلية منها

دفعت نميري عدة ظروف إلى إعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في البلاد ، لعل من أبرزها ما حدث في عام ١٩٨٢ عندما هدد صغار القضاة بالاستقالة الجماعية إن لم يستجب النظام لمطالبهم التي تقدموا بها لتحسين اوضاعهم ، وكان رد نميري هو نصح رئيس القضاء خلف الله الرشيد[٣٣] بقبول استقالاتهم الجماعية إن رفعت إليه ، وهو رأي لم يشاركه فيه نظامه ولاسيما نائبه الأول عبد الماجد حامد خليل[٣٤].

وفكّر نميري وقدّر في كيفية الرد على مكر القضاة بمكر أسوأ ، وقرر الحرب على القضاة ، ففي خطاب له بمناسبة افتتاح محكمة الفاشر أعلن أنه سينفذ العدالة في المخمورين ، والمرتشين ، والمغامرين ، واتهم القضاة بالتقصير في الواجب وإهدار حقوق المواطنين بعدم البت السريع في القضايا ، وقد أراد في ذلك تلويث سمعة القضاة واستعداء الجمهور عليهم[٣٥].

بعد ذلك جدد مدة رئاسته مرة ثالثة في نيسان عام ١٩٨٣ لمدة (٦) سنوات[٣٦]، بعد الاستفتاء الذي جرى في السودان والذي استمر مدة (١٢) يوماً وبعد أن انتخب رئيساً للاتحاد الاشتراكي في شباط عام ١٩٨٣[٣٧]، انتخب رئيساً للبلاد في أيار من العام نفسه بعد حصوله على نسبة (٩٩،٦%) من أصوات الناخبين السودانيين[٣٨].

وفي حزيران من العام نفسه هاجم نميري القضاة ووصفهم بالتسيب وسوء الأخلاق وطرد منهم (٤٢) قاضياً ، مما أدى الى تقديم استقالات جماعية من القضاة ، ولم تنجح محاولات النظام في الاستعانة بأرباب المعاشات أو استجلاب قضاة مصريين ، ثم بدأ النظام يتراجع في موقفه المتحدي للقضاة ، ومن أجل التمويه أعطى ذلك التراجع غطاء أيديولوجياً بما سماه الثورة القضائية والعدالة الناجزة ، فألّف لجنة لتفصيل ذلك ، فأوصت بتسهيل وتيسير إجراءات القضاء عن طريق تفويض السلطات الضرورية الى وكلاء النيابة ، وفي التاسع من آب أعلن نميري الثورة القضائية التي تقوم على توصيات اللجنة[٣٩] المكونة من اثنين من أتباع الطرق الصوفية ، الذي عينهم نميري مستشارين له من أجل القيام بتلك المهمة[٤٠]، ونتيجة لذلك أعلن في الثامن من أيلول عام ١٩٨٣ قانوناً جديداً للعقوبات ارتبط بالشريعة الإسلامية[٤١]، اشتمل على عدة قوانين تناولت معظم جوانب الحياة في الجنايات ، والإثبات ، وأصول تقاضي الزكاة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، كما صدر قانون القوات المسلحة التي أصبح شعارها بموجب ذلك القانون **(لا إله إلا الله)** في حالة السلم ، و**(الله أكبر)** في حالة الحرب ، كما صدر قانون المرور مقتبساً أحكامه من الفقه الإسلامي[٤٢].

فضلاً عن قوانين المحاماة ، والحركة وغيرهما من القوانين[٤٣] وتحدث نميري عن ذلك قائلاً : " **ان استراتيجية العدالة الناجزة تعتمد على النهج الإسلامي** " وأضاف قائلاً : " **لم نجد**

خيراً مما شرع الله وما ارتضته الأديان قاطبة "[٤٤]، وفور صدور تلك القوانين بدأت جماعة الإخوان المسلمين بركوب الموجة وخرجت في البداية ببعض التظاهرات المحدودة ، بعد ذلك انتظمت في الشوارع العربات المزودة بمكبرات الصوت تشيد بالصحوة الإسلامية ودعت الجماهير إلى الالتفاف حولها ، وجرى الإعلان عن موكب ضخم دعت إليه اتحادات طلاب جامعة الخرطوم ، وجامعة أم درمان الإسلامية ، واتحاد طلاب الثانويات ليعبر عن تأييده للقرار ، وقد خرج الموكب بالفعل نهار الاثنين في الثاني عشر من أيلول عام ١٩٨٣ على الرغم من دعوة الرئيس نميري بالاكتفاء بإعلان التأييد بالبرقيات والإنتاج والعمل ، وقد طاف الموكب شوارع الخرطوم يهتف بقرارات نميري[٤٥] التي كان من المقرر الإعلان عنها في يوم الخامس والعشرين من آب من العام نفسه ، إلا أن حركة جون قرنق كانت قد شنت هجوماً قبل ذلك الموعد بأسبوع على منشأة التنقيب النفطي التابعة لإحدى الشركات الفرنسية ، فتأجل إصدار القرار[٤٦] إلى يوم الجمعة الذي صادف الثالث والعشرين من أيلول من العام نفسه ، وقد أُغلقت فيه مصانع الخمور ومحلات التعبئة في العاصمة ، التي بلغت قيمتها أكثر من عشرة ملايين من الجنيهات ، فضلاً عن ذلك أصدر قراراً عدَّ فيه ذلك اليوم مناسبة دينية يحتفل فيها البلد سنوياً[٤٧].

وتواكب ذلك مع إطلاق سراح عشرة آلاف سجين ونزيل لأنهم من ضحايا النظام القانوني السابق ، مما أدى إلى إخلاء السجون أول مرة في تاريخ السودان الحديث[٤٨]، وبمناسبة ذلك القى نميري خطبة أمام سجن كوبر بالخرطوم عاداً تلك الخطوات بداية مرحلة جديدة في تاريخ السودان الحديث ، ومحدداً مضامين القوانين الجديدة وفلسفة تطبيق العقوبات على وفق نصوص الشريعة الإسلامية آنذاك[٤٩] التي بدأت حركة تطبيقها وأهل السودان بين مصدق ومكذب ، إذ أعلن نميري في حديث تلفازي مباشر وهو يرتدي الزي العسكري تفاصيل القانون الجنائي ، ألذي نص على الحدود الإسلامية الخمسة **(حد الخمر ، والزنا ، والحرابة ، والردة ، والسرقة)** ، وبلغت تلك الثورة القانونية قمتها بصدور قانون اصول الأحكام القضائية ، وقانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقوانين القوات المسلحة التي جعلها تقوم على الدفاع عن الحوزة الدينية[٥٠].

وكانت تلك الخطوات دون علم أو استشارة مجلس الشعب (البرلمان) ، وهو الجهة المختصة بالتشريع بحسب دستور النظام ، كما أن الحزب الحاكم لم يجتمع هو أيضاً ليقرر تلك الخطوات ، وإنما علم كغيره من المواطنين من أجهزة الإعلام[٥١].

وبإجازة تلك القوانين تمكن نميري من قمع معارضيه من خلال قوانين الشريعة بوصفها غير قابلة للجدل لأنها منزلة ، وبموجب ذلك فقد انتهت القوانين الوضعية السائدة آنذاك وتم

الالتزام بنصوص الكتاب والسنة[٥٢]، ووفقاً لتلك القوانين فقد جرت عقوبات حدية منها قطع يد السارق وقطع رأسه إذا ارتكب جريمة أكبر ، ورمي المرأة التي تخون زوجها بالحجارة [٥٣].

أولاً : الموقف الخارجي

كان نميري يأمل في ترحيب الغرب بتوجهه الجديد آنذاك بوصفه مضاداً للشيوعية في إفريقيا ، إلا أن الذي حدث غير ذلك ، إذ تعرض لهجوم ضارٍ من الدول والإذاعات الغربية[٥٤]، وبدأت ضغوطات تجاه السودان من أجل العدول عن تطبيق قوانين الشريعة ، وتجسد ذلك من خلال إيقاف صندوق النقد الدولي معونته للسودان ، كما أوقف البرلمان الأوربي التعاون مع السودان ، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض مساعداتها العسكرية مطالبة نميري بالعدول عن قرار تطبيق الشريعة وإلغائها بشكل سريع[٥٥]، وقد رد نميري على ذلك قائلاً : " **إن الدول الغربية تتهمنا بالوحشية في الأحكام الإسلامية وتجهل أن الاحكام الإسلامية أكثر رحمة ، وإن الإعدام عندنا ليس قتلاً كما هو عندهم ، إذ إنه يمكن أن يستبدل بالدية لأهل المقتول بل ان اهل القتيل يمكنهم العفو عن القاتل** "[٥٦].

أما على المستوى الإقليمي فلم تجد تجربة الشريعة قبولاً ، وبدأت كل من ليبيا وأثيوبيا بزيادة دعمهما لحركات التمرد في الجنوب على أساس أن القوة الذاتية للتمرد بعد تطبيق الشريعة قد ازدادت وأصبح من المأمول أن تحقق الأهداف المرجوة المتمثلة بإسقاط سلطة نميري آنذاك[٥٧].

أما مصر فقد وقفت بالضد من قوانين الشريعة فور إعلانها ، ويعود غيظها إلى أن السودان أقدمت على تلك الخطوة من غير استشارتها ، فضلاً عن أن النظام المصري يواجه خطراً من الفئات الإسلامية المتعصبة داخل مصر[٥٨]، وفي ردٍ على الموقف المصري تحدث نميري عن قوانين الشريعة قائلاً : " **إنها ليست وليدة اليوم ، وإن جميع الحكومات السودانية منذ مئات السنين فيما عدا عهود الاستعمار البريطاني كانت تحكم بالشريعة الإسلامية** "[٥٩].

أما دول الخليج فقد التزمت الصمت والتحفظ حول ما جرى في السودان على الرغم من أن جعفر نميري كان يتوقع مزيداً من التأييد من تلك الدول[٦٠]، عدا المملكة العربية السعودية التي رحبت بتلك القوانين ، إذ أشاد الملك فهد بخطوات نميري نحو تطبيق الشريعة من خلال حديثه إذ قال : " **ليس غريباً على السودان اعتماد هذه الأحكام ، لأنها دولة عريقة في إسلامها ، وليس غريباً أن يتمسك الرئيس نميري بالعقيدة الإسلامية ، لأنها عقيدة جمعت كل الفضائل وليست موجهة ضد أحد** "[٦١].

ثانياً : الموقف الداخلي

- **موقف الأنصار من قوانين الشريعة**

اختلف موقف الأنصار حول قوانين الشريعة الإسلامية بين القبول والرفض ، ففي بادئ الأمر أيد الأنصار قرار نميري القاضي بتطبيق قوانين الشريعة في البلاد ، وذلك من خلال خطبة ألقاها زعيم الأنصار الصادق المهدي في السابع عشر من أيلول عام ١٩٨٣ التي أكد فيها ترحيبه بالقرارات التي أصدرها نميري ، وتحدث عن ذلك قائلاً : " **لقد أصدر رئيس الجمهورية في السودان هذا الشهر تشريعات إسلامية واستناداً عليها قفلت السلطات المعنية حوانيت الخمر ، ونحن نرحب بهذه الاجراءات ونرحب بكل إجراء من شأنه تعظيم حرمات الله وقفل أبواب الفساد** " ، وقد أراد الصادق من ذلك أن يكون وصياً على الإجراءات الجديدة آنذاك، وخو أمر أدى إلى اصطدامه مع تصريحات نميري القاضية بعدم تحميل تلك الإجراءات اي مضمون من شأنه إرباك التوازنات في حكمه ومن ثم صعوبة السيطرة على مراكز القوة فيها ، وهو أمر سعى اليه الصادق لتجميد قرارات نميري[٦٢].

بعد ذلك اتجهت سياسته نحو المعارضة لتلك القوانين ، إذ هاجم تلك القوانين قائلاً: " **إن هذا القانون أهدر العدالة بمفهومها الإسلامي ومفهومها الوطني ، وهو ظالم إسلامياً وظالم اجتماعياً ، مثلاً قانون الإجراءات الجنائية يعاقب بموجب أمن الدولة على أي شيء ، إذا انتقدت الحكومة أو ضحكت عليها ، أو أطلقت إشاعة معينة أي نوع من الاختلاف مع الحكومة يوجب عقاباً صارماً جداً ، مصادرة الأموال ، والسجن مدى الحياة والإعدام ، بينما في الشريعة الغسلامية النصح للحاكم شرع إسلامي ... الإسلام يوجب على من رأى منكراً أن يغيره، فإذاً الواجبات الإسلامية في ظل نظام نميري ان يعاقب عليها بعقوبات وضعية** "[٦٣].

وأضاف قائلاً : " **إن الاستبداد في ظل العلمانية أخف وأرحم من ذلك الذي في ظل الإسلام** "[٦٤]، فضلاً عن " **انها قوانين دولة بوليسية متعطشة للدماء** "[٦٥] وفيها سلب لحقوق المواطنين ؛ لأنها تعاقب على الشروع في الجريمة قبل حدوثها ، وذكر في خطبة ألقاها في عيد الأضحى في الجزيرة آبا قائلاً : " **إن قطع يد السارق في مجتمع يقوم على الظلم والحرمان يكون كمن القاه في اليم مكتوفاً وقال له : إياك إياك ان تبتل بالماء** "[٦٦].

ونتيجة لذلك أُوقف الصادق المهدي[٦٧] في نهاية أيلول عام ١٩٨٣ عندما أدلى بتصريح قال فيه : " **لا يمكن قطع يد إنسان يسرق بسبب الجوع** "[٦٨]، فضلاً عن ثلاثة عشر شخصاً من أنصاره ، مما أدخل البلاد في مواجهات بين الأنصار ونظام نميري آنذاك[٦٩].

- **موقف الطائفة الختمية**

رأى زعيم الطائفة الختمية محمد عثمان الميرغني " **أن ما جرى في السودان هو دليل على الجهل بالشريعة الإسلامية ، خصائصها وروحها ومقوماتها مع الغلو والشطط في تطبيقها ، وهذا يدل على أن التطبيق الذي حدث في السودان هو خليط من الفهم المغلوط لشرعة الإسلام وشرعة الهوى والتسلط** " واضاف قائلا " **ينبغي أن ننبه إلى أن هذه التجربة الناشئة القاصرة المنفردة لما قيل : إنه حكم الشريعة ... يجب ألا يكون حاجزاً نفسياً بين الشعب السوداني وبين شريعة الله السمحاء التي تقوم في كل جوانبها التشريعية على العدل والحرية والرفق والسماحة واليسر واحترام الإنسان وحرمة دمه وماله وعرضه ، مع ترقية الحياة في كل جوانبها** "[٧٠].

- **موقف الحزب الشيوعي**

عارض الحزب الشيوعي قوانين الشريعة الإسلامية ، إذ أوضح التقرير الذي أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " **أن القوى اليمينية في السودان لاسيما جماعة الإخوان المسلمين قد لجأت إلى تزييف الدين الإسلامي والخروج به عن رسالته لتتخذه أداة لصياغة الدستور الذي يحمي مصالحها الرأسمالية ولم تصن قدسية وحرمة المعتقدات الدينية** " [٧١]، مؤكدين ان حزبهم ليس ضد الإسلام ، وإنما ضد التطبيقات الخاطئة للدين ، تلك التي يراد بها أن تكون على حساب حقوق الإنسان[٧٢].

- **موقف الجنوب**

أمل الجنوب فقد أعلن نميري في السابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٨٣ أن الشريعة لا تطبق إلا على المسلمين ، ومع ذلك قدّم رؤساء الكنيسة السودانية احتجاجاً رسمياً بعد خمسة أيام من إعلان قوانين الشريعة ، وعدَ رئيس أساقفة الخرطوم بأن تطبيق الشريعة الإسلامية يقيد الحرية الدينية ، كما انتقد عقوبات بتر الأعضاء واصفاً إياها بأنها مخالفة لحقوق الإنسان[٧٣].

وبعد أيام من ذلك أصدر نميري مرسوماً تُطبق بموجبه الشريعة على غير المسلمين ، ونتيجة لذلك بترت أيدي نصارى بجرم السرقة ، كما جُلد كاهن إيطالي في الساحة العامة بجرم حيازته كحولاً ، وعلى اثرها قدّم جوزيف لاقو ، وأبيل ألير مذكرة الى نميري[٧٤] طالبا فيها إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية وغيرها من القوانين التي أسهمت في بذر التفرقة بين مكونات الشعب السوداني[٧٥].

ومن ابرز المعارضين بونا ملوال[٧٦] الذي قال : " **إن الحزبية والطائفية قد ظهرتا وصار الإسلام الدين الرسمي للدولة ولا يفصل عن السياسة العامة لها ، وقد كان المعتقد أن السودان قد تجاور هذه التشريعات التقليدية ، بيد انها أطلت من جديد** "[٧٧].

فضلاً عن اعتراض النصارى على قوانين الشريعة ، إذ بينوا موقفهم بقولهم " **إن الدين في جنوب السودان مسألة شخصية وليس قضية دولة** "(٧٨).

وفي الثالث عشر من تموز عام ١٩٨٤ طالّب (١٠٥) أعضاء من أصل (١٥٣) عضواً في المجلس الوطني من الرئيس نميري إرجاء النقاش حول تعديل الدستور الى أجل غير مسمى ونجحوا في ذلك ، وكانت المجالس الإقليمية لمناطق جنوب السودان الثلاث مجتمعة قد رفضت مشروع التعديل وضاعف ممثلوا الجنوب السبعة والعشرون في المجلس الوطني اتصالاتهم مع زملائهم ممثلي الشمال لتحذيرهم من النتائج المترتبة على تحويل السودان غلى دولة إسلامية ، وفي الثالث والعشرين من تموز من العام نفسه أعلن جوزيف لاقو قائلاً : " **إن السودان وللمرة الأولى منذ استقلاله مهدد بحرب اهلية بسبب رفض الجنوبيين المشروع الإسلامي** "(٧٩).

ومع ذلك عمد نميري إلى تعديل دستور السودان معتمداً على مجموعة من القانونيين وحجم طاعتهم له وعدم مناقشة أفكاره ، متجاهلاً في ذلك مؤسساته المتمثلة بالاتحاد الاشتراكي السوداني ، ومجلس الوزراء ، والنائب العام فضلاً عن القيادات الجنوبية من خلال استخدام أسلوب المفاجأة من أجل ترسيخ زمام الأمور بيده(٨٠).

ونتيجة لفرض القوانين الإسلامية على الجنوب اندلع التمرد في منطقة ابيي ، وأن قائد التمرد أخذ بذبح أئمة المسلمين في محطات اريات ، واستهدف مجموعات الدينكا المسلمة(٨١)، فضلاً عن ذلك امتد التمرد إلى باقي مناطق جنوب السودان(٨٢).

ومن مظاهر غضب الجنوبيين الذين يدين غالبيتهم بالديانة النصرانية من تلك القوانين ، إعلان انتفاضتهم ضد النظام ، إذ صرح أحد متمردي الجنوب قائلاً : " **إن هدفنا الأساس هو محاربة فرض الشريعة الإسلامية في السودان** " ، كما أعلن نظام القذافي استعداده لتقديم السلاح للجنوبيين ، الذي وجد من ذلك فرصة لإقصاء نميري(٨٣).

لقد انهت تجربة تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي عملياً من خلال إلغاء الأساس القانوني والدستوري لحقوق المواطنة ولاسيما الحقوق الخاصة بغير المسلمين(٨٤).

إن فرض تلك القوانين على الجنوب أسهم في ازدياد التمرد فيه ، ولاسيما أن أغلب سكانه يدينون بالنصرانية ، فضلاً عن ذلك فقد وجدت ليبيا من تلك الخطوات الفرصة في زيادة دعم المتمردين الجنوبيين ، آملين في تمكينهم من إسقاط نظام نميري الذي أصبح يواجه معارضة داخلية وخارجية آنذاك بعد فرض تلك القوانين .

- **موقف الإخوان الجمهوريون**

على الرغم من أن الجمهوريون[٨٥] أيدوا ثورة أيار عام ١٩٦٩ ، إلا أن حكومة نميري ألقت القبض على محمود محمد طه[٨٦] بعدما أصدر كُتيباً دعا فيه إلى نظام تحرري (ليبرالي) يلبي احتياجات البلاد المتعددة والأديان والأجناس والثقافات ، وكان ذلك مثار هجوم الإخوان المسلمين عليه بتهمة الخروج عن الإسلام ، بعد ذلك أُطلق سراحه ، وما إن جاء اتفاق كامب ديفد أيد الجمهوريون خطوات نميري ، مسوغين ذلك بقولهم : " **لا إمكانية لحل أفضل في ظل توازنات القوى القائمة** "[٨٧]، وبعد إجراء المصالحة بين نميري والصادق المهدي في بورتسودان أُطلقت حرية العمل لحزب **(الإخوان الجمهوريون)** ، إذ بدأ زعيمه ينشط في طرح أفكاره وفي تأييده للنظام ، ونقده بالمقابل للإخوان المسلمين[٨٨].

وظلَ الجمهوريون يؤيدون نطام نميري حتى صدور قوانين أيلول عام ١٩٨٣ الخاصة بتطبيق الشريعة ، وعلى الرغم من تأييدهم المبدأ ، إلا أنهم اعتقدوا أن تلك القوانين مخالفة لتعاليم الإسلام[٨٩].

كما أصدر الإخوان الجمهوريون كتابهم الموسوم **(الهوس الديني يثير الفتنة ليصل الى السلطة)** ، وذلك في أيار عام ١٩٨٣ ، صب فيه محمود محمد طه ورفاقه جام غضبهم على الإخوان المسلمين وعلى شخص عمر الطيب نائب رئيس الجمهورية الذي اتهموه بإثارة الهوس الديني والفتنة الطائفية داخل المجتمع في السودان[٩٠]، وفي الوقت نفسه طالبوا بإلغاء قوانين الشريعة وأكدوا ضرورة توعية الشعب دينياً وتربيته بالتعاليم الحقيقية والحضارية للإسلام[٩١].

ونتيجة لذلك اعتقل محمود محمد طه ثم أُطلق سراحه في نهاية عام ١٩٨٤، فأصدر حزبه منشوراً عاماً وزعوه على الناس قالوا فيه : " **إن قوانين سبتمبر أذلت الشعب السوداني وامتهنت كرامته ، وإنها قوانين لا تصلح للتطبيق** " ودعوا إلى إلغائها[٩٢].

وفي الخامس والعشرين من كانون الأول عام ١٩٨٤ أصدر الإخوان الجمهوريون بياناً آخر ذكروا فيه " **أن قوانين سبتمبر التي أصدرها نميري أهانت الشعب السوداني وأذلته فلم يجد منها سوى التعسف والسوط وأن هذه القوانين من العوامل الأساسية التي أدت إلى تفاقم مشكلة الجنوب** " ، وعلى أثر ذلك اعتقل محمود محمد طه مع أربعة من قيادات حزبه في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٨٥ [٩٣]، وبعد يومين من ذلك قدموا للمحاكمة وبشكلٍ سريع أصدر الحاكم حسن إبراهيم المهلاوي حكماً بالإعدام على محمود محمد طه ورفاقه بتهمة الردة عن الدين والمروق عليه والخروج عن قوانين أمن الدولة وإثارة الكراهية ضدها ومحاولة قلب نظام الحكم فيه، واشترط لتخفيف الحكم عنهم إعلانهم التوبة[٩٤]، إلا أن محمود محمد طه امتنع من التعاون مع المحكمة ، إذ ذكر " **أنا أعلنت رأيي مراراً في قوانين سبتمبر ١٩٨٣ من أنها مخالفة**

للشريعة والإسلام " وذلك في السابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٨٥[٩٥]، وفي اليوم التالي أعلن القاضي المهلاوي قائلاً : " **إن المحكمة تقرر إدانة جميع المتهمين تحت المادة ٩٦ من العقوبات لسنة ١٩٨٣ ، وتحت المواد ١٠٥ عقوبات و ٢٠ (أ) من قانون أمن الدولة وبناءً على المستند المقدم من أصحاب الدعاوى الهدامة ، فإن المحكمة تحكم عليهم جميعاً بالإعدام حتى الموت** "[٩٦] مالم يتوبوا ويرجعوا عن دعوتهم ، إلا أنهم رفضوا ذلك فرفع الحكم بعدها الى محكمة الاستئناف التي أيدت حكم الإعدام ، ثم رفع الأمر إلى رئيس الجمهورية[٩٧] الذي أيد حكم الإعدام على محمود محمد طه ورفاقه[٩٨].

وتحدث نميري عن ذلك قائلاً : " **لم أجد لمحمود محمد طه وحزبه مخرجاً ولا شبهة تدرأ الحكم الحدي الذي انحدر به المتهم ذو درجات سبع تحتهن سبع حتى قاع الشرك الكامل، الجمهوريون ليسوا جماعة فكرية بل سياسية ذات أهداف بعيدة الأمد فوق كفرهم الصريح**"[٩٩]، ونتيجة لذلك نُفذ حكم الإعدام بمحمود محمد طه صباح يوم الثامن عشر من كانون الأول عام ١٩٨٥ بساحة العدالة بكوبر وسط حشود جماهيرية كبيرة[١٠٠]، وبعد أن فحص الطبيب الجثة حملت سيارة (لاند روفر) الجثة إلى مكان قريب من باحة السجن ، إذ تولت طائرة مروحية (هليكوبتر) نقلها إلى جهة غير معلومة لدفنها[١٠١]، وتلك هي المرة الأولى التي يُنفذ فيها حكم الاعدام **(الردة)** منذ إعلان قوانين الشريعة الإسلامية في أيلول عام ١٩٨٣[١٠٢].

أما رفاقه الأربعة فقد أُرجئ تنفيذ الإعدام بحقهم لمدة ثلاثة أيام لإتاحة الفرصة أمامهم للتوبة والرجوع إلى الدين الإسلامي ، وقد اعترفوا أمام محكمة الاستتابة التي تألفت من مجموعة من علماء الدين بردتهم وإعلان توبتهم وعودتهم إلى حظيرة الدين الإسلامي بوصفهم مرتدين عنه[١٠٣].

لقد أراد نميري وضع حد للانتقادات الموجهة باسم الإسلام لقراره الخاص بتطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد من خلال تنفيذ حكم الإعدام بحق محمود محمد طه[١٠٤].

أثار إعدام محمود محمد طه سخطاً على المستويين الداخلي والخارجي ، فقد مثَّل إعدامه صورة لمدى بشاعة القوانين التي انتهجها النظام من خلال تنفيذ الإعدام بحق شخص تجاوز عمره السبعين عاماً لمجرد طرح أفكاره الناقدة للنظام .

الخاتمة:

- جاء الإعلان عن نظام الحكم الإقليمي في البلاد لتوسيع سلطة نميري المركزية سيما في الجنوب الذي مُنح حكم إقليمي وفقاً لاتفاقية اديس أبابا الموقعة عام ١٩٧٢ إذ حاول نميري تركيز السلطة المطلقة بيده والسيطرة على البلاد وفق نظام إقليمي يستمد جميع أوامره من سلطته المركزية .
- هناك عدة ظروف دفعت نميري إلى إلان نظام الاقاليم لعل من أبرزها اكتشاف كميات كبيرة من النفط في جنوب السودان ، فضلاً عن بداية العمل بمشروع جونقلي الذي يربط السودان بمصر .
- أسهم نظام الاقاليم في أزدياد التمرد في الجنوب ، وأخذ بعض الضباط الجنوبيين في نظام نميري بالتمرد على أوامر السلطة ، وذلك ما حدث عندما أصدر نميري اوامره للعقيد جون قرنق بالقضاء على التمرد ، إلا انه رفض اوامر نميري وانضم إلى حركة التمرد وكوّن ما عُرف بـ (انيانيا٢) .
- إلى جانب تلك الظروف والأوضاع المتردية أقدم نميري على إعلان ما يسمى قوانين الشريعة الإسلامية في البلاد وذلك في أيلول ١٩٨٣ والتي طالت أحكامها العديد من أبناء السودان ، وتجسد مدى بشاعة تلك القوانين بما حدث بمحمود محمد طه الذي حُكم علية بالردة ونُفذ الإعدام بحقه على الرغم من كبر سنه الذي تجاوز السبعين من العمر لمجرد طرح أفكاره الناقدة لتلك القوانين .
- وقفت أغلب فئات الشعب السوداني بالضد من قوانين الشريعة لأنها لا تصلح للتطبيق في مجتمع يمتاز بالتنوع في الديانات وغير مهيأ لتقبل تلك القوانين التي ماهي في الحقيقة إلا سياسة انتهجها النظام لكبح جماح معارضيه وإضفاء نوع من الغطاء الديني على شرعيته ، إلى جانب موقف الجنوب الرافض أصلاً لأي توجه إسلامي ضمن قوانين البلاد ، فضلاً عن الموقف الإقليمي والدولي الرافض لها .
- أدت سياسة نميري القمعية بحق شعبه الى قيام موجة من التظاهرات الشعبية لم تتمكن السلطات من إخمادها وبالتالي أدرك بعض قادة الجيش أنَّ الأمور سائرة بالبلاد نحو الهاوية لذا قرروا الانحياز إلى ارادة الشعب وازاحه نميري عم السلطة وذلك ما حدث في نيسان عام ١٩٨٥ .

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) حسن مكي ، الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩– ١٩٨٥ تاريخها وخطابها السياسي ، ط١ ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٩٩ ، ص١١٨ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) سلمى حسن العطا محمد رحمة ، الحركة الإسلامية في السودان تجربة الحكم والانقسام في عام ٢٠٠٠ ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٨ ، ص١٨٧ .

(٤) حسن مكي ، الحركة الإسلامية ..، ص١١٩ .

(٥) أ . م . ح . و . و ، تقرير حول أوضاع الإخوان المسلمين في السودان ، ١٩٨١/١٢/١٩ ، ص١ .

(6) Mustafa A. Abdel Wahid , The Rise Of The Islamic Movement In Sudan 1945-1989, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy , Auburn University, 2008 , P. 119 .

(٧) نهاد مكرم، تطور الحركة الإسلامية في السودان، مجلة الديمقراطية، العدد (٢٩)، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٨٢.

(٨) ابتسام محمود جواد ، الاوضاع السياسية في السودان ١٩٦٩– ١٩٨٥ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٢٨٣ .

(٩) عبد التواب مصطفى ، ملحمة الجنوب (قصة الديمقراطية في السودان إبان ثورة مارس/ ابريل ١٩٨٥) ، مطابع الأخبار ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٣٤–٣٥ ؛

Girma Kebbede, Sudan: The North– South Conflict in Historical Perspective, Contributions in Black Studies, Vol. (15), No.(3), Southern Illinois University, Edwardsville, 1997, P. 21.

(١٠) محمد خيري ، الرئيس نميري يحدد مسار العمل الوطني في المرحلة القادمة ، مجلة آخر ساعة ، العدد (١٢٥١٥) ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص١٦ .

(١١) علي عطا الله محمد كاظم ، التحولات السياسية في السودان ١٩٦٩ – ١٩٨٩ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٥ ، ص١٠٨ .

(١٢) بيتر ودوارد ، السودان الدولة المضطربة ١٨٩٨– ١٩٨٥ ، ترجمة : محمد علي جادين، الخرطوم ، ٢٠٠١ ، ص١٧٧ .

(١٣) حسن مكي ، الحركة الإسلامية ..، ص١٢٢ .

(١٤) الدينكا : هي احدى القبائل النيلية الكبرى التي تسكن بحر الغزال وأعالي النيل ، رعاة للماشية يتحدثون احدى اللغات السودانية الشرقية من الفصيلة الشارية النيلية من أسرة اللغات النيلية الصحراوية ، وهم يمتون بصلة قريبة الى النوير ، وينقسمون الى مجموعات اقليمية ولغوية وثقافية تزيد على العشرين ، أكبرها وأهمها الآجار ،

والعاليات وبور ، وملوال ، وكل مجموعة تقسم الى فروع صغيرة مستقلة ، وهم متدينون بإله يدعى نيال ، وتلعب أرواح الأسلاف دوراً أسايساً في حياتهم الروحية . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٢ ، ط١ ، شركة آفروقراف للطباعة والتغليف ، الخرطوم ، ١٩٩٦ ، ص٩١١ .

(١٥) مشروع جونقلي : يتلخص المشروع في مرحلته الأولى حفر قناة يبلغ طولها ٢٨٠ كم تبدأ من بلدة جونقلي على البر الشرقي لنهر الأتم بعد ٩٠ كم من مأخذه على بحر الجبل ويتجه شمالاً ليصب في نهر السوباط بالقرب من ملكّال ويعطي المشروع زيادة في أيراد النهر تبلغ ٤ مليارات متر مكعب تُقسم مناصفة بين مصر والسودان ، وللمشروع بعض المزايا الاقتصادية ، والاجتماعية ، إلا ان المشروع لم يكتب له النجاح نتيجة التمردات التي حصلت في جنوب السودان . للمزيد انظر : يوسف احمد القرعي ، التكامل السوداني المصري التجربة وأبعادها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص١٥٦ ؛ صحيفة الوطن ، العدد (٣٧٧٠) ، الكويت ، ١٨/ ١٩٨٥/٨ .

(١٦) احمد الأمين البشير ، العلاقة بين السياسة والدين في السودان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٧٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص١٢٢ ؛ تطبيق الشريعة بين الواقع والطموح ، مجلة التضامن ، العدد (٧٩) ، فرنسا ، ١٩٨٤ ، ص٧٤ .

(١٧) أحمد الأمين البشير ، المصدر السابق ، ص١٢٢ .

(١٨) حيدر طه ، الإخوان والعسكر ، ط١ ، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٧٤ ؛ Marc Lavergne , Roland Marchal , Le Soudan, l'échec de l'expérience islamiste , Politique africaine, No.(60) , hal archives , France ,1997 , P. 11 .

(١٩) حسن مكي ، الحركة الإسلامية ..، ص١٢٣ .

(٢٠) بشرى راضي غضبان ، الاتحاد الاشتراكي وأثره السياسي في السودان ١٩٧٢– ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص١٩٤–١٩٥ ؛ صحيفة الوطن ، العدد (٤٠٦٧) ، الكويت ، ١٩٨٦/٦/٥ .

(٢١) عبدة مختار موسى ، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٩ ، ص٥٥ ؛ صحيفة الثورة ، العدد (٤٩١١) ، بغداد ، ١٩٨٣/١٠/٢٨ .

(٢٢) جوزيف لاقو : ولد في قرية جولي من قرى مدينة جوبا في المديرية الاستوائية ١٩٣١ ، وينتمي لقبيلة الماندي ، درس في المدارس التبشيرية التي تتبع الكنيسة الإنجيلية ، والتحق في الخرطوم بالكلية العسكرية عام ١٩٥٨ ، وتخرج منها ١٩٦٠ ، وقد وقع عليه الاختيار للتدريب في بريطانيا عام ١٩٦٣ فذهب الى قريته ليودع اهله من أجل السفر ، وهناك غيّر طريقه فعبر الحدود الى أوغندة وألتحق بحركة جنوب السودان ، وأنضم الى حزب سانو ، وفي عام ١٩٦٤ حدث تغيير في قيادة الحزب أستلم على أثره اكري جادين رئاسة الحزب وعُين جوزيف لاقو رئيساً للجناح العسكري (الانيانيا) ، وكوّن عام ١٩٧١ حركة تحرير جنوب السودان التي قادت المفاوضات مع حكومة نميري للتوصل الى اتفاقية أديس أبابا ، وفي عام ١٩٧٤ تولى قيادة القوات الجنوبية ، ثم تولى رئاسة المجلس التنفيذي العالي لجنوب السودان وأصبح نائباً لرئيس الجمهورية ، وفي عهد

الإنقاذ سفيراً لدى الولايات المتحدة . للمزيد انظر : محمود شاكر ، المصدر السابق ، ص١٣٠ ؛ عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج١، المصدر السابق ، ص٥١٦ .

(٢٣) أبيل الير : ولد ببور وتخرج من جامعة الخرطوم ١٩٦١ ، عمل قاضياً بعدد من مدن السودان (١٩٦٤– ١٩٦٦) ، ثم عضواً بالجمعية التأسيسية (١٩٦٦– ١٩٦٩) ، وتدرج في المناصب في عهد نميري ، وعُين نائباً لرئيس الجمهورية ١٩٧١– ١٩٨٠ ، ثم وزيراً للأشغال (١٩٨٢– ١٩٨٥) ، ورئيس المجلس الانتقالي للإقليم الجنوبي . للمزيد انظر ، عون الشريف قاسم ، المصدر نفسه ، ج١ ، ص٥٢ .

(٢٤) عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان من مايو ١٩٦٩– ابريل ١٩٨٥، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم ، ١٩٩٥ ، ص٥٥ .

(٢٥) الرئيس نميري لأكتوبر ، حقيقة الأوضاع الداخلية في السودان ، مجلة أكتوبر ، العدد (٣٩٧) ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص١٨ .

(٢٦) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٦/٦ ، رقم الوثيقة ٢٤٣٦ ، بيروت ، ١١ أيلول ١٩٨٤.

(٢٧) سقوط نميري مسألة وقت فمن يكون البديل، مجلة الطليعة العربية، العدد (٩٣)، فرنسا، ١٩٨٥، ص ٢١؛ صحيفة الشعب ، العدد (٣١٥) ، القاهرة ، ١٩٨٥/١٢/١٧ .

(٢٨) جون قرنق : وهو جون قرنق ديمابيور ، ولد عام ١٩٤٥ في دنقلي جنوب السودان ، ينحدر من عائلة مسيحية ، تلقى دراسته الثانوية في تنزانيا ثم سافر في عام ١٩٦٥ الى الولايات المتحدة الأمريكية لإكمال دراسته الجامعية ، فدرس في كلية غرينل بولاية ايوا ، ثم عاد الى السودان بعد ذلك لينضم الى حركة انيانيا ١٩٦٩ التي أرسلته الى بعثة الى (إسرائيل) عام ١٩٧١ ثم عاد بعد ذك بعام لينضم الى الجيش السوداني برتبة نقيب ، ثم بُعث الى الولايات المتحدة مرة ثانية وعاد منها عام ١٩٧٤ ، وفي عام ١٩٧٧ بُعث مرة ثالثة لإكمال دراسته فحصل على درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي من جامعة ايوا الامريكية وفي العام التالي مباشرة حصل على الدكتوراه ، ثم عاد للسودان ليعمل بالمؤسسة العسكرية الاقتصادية ، كما عمل استاذاً بجامعة الخرطوم ، وفي عام ١٩٨٣ ترأس جبهة تحرير شعب السودان وتوفي أثر تحطم طائرته الأوغندية في تموز ٢٠٠٥ . للمزيد انظر : نبراس خليل ابراهيم ، جون قرنق وأثره في الحياة السياسية السودانية ، مجلة الآداب ، العدد (١٠٧) ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص١٦٠ ؛ هيثم كريم صيوان ، وفاة جون قرنق وتداعياته على مستقبل السودان ، مجلة أوراق أسبوعية ، العدد (٥) ، مركز الدراسات السياسية والقانونية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٥ ، ص٧ .

(٢٩) سقوط نميري مسألة وقت فمن يكون البديل ، المصدر السابق ، ص٢١ ؛ صحيفة الوطن ، العدد (٣٦٣٨)، الكويت ، ١٩٨٥/٤/٧ .

(٣٠) صحيفة الراية ، العدد (١٨٤٤) ، قطر ، ١٩٨٥/١٢/٧ .

(٣١) منصور خالد، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام: قصة بلدين، ط١، دار تراث ، لندن، ٢٠٠٣، ص١١ .

[٣٢] حسن مكي ، الحركة الإسلامية ..، ص١٢٩ .

[٣٣] خلف الله الرشيد : هو خلف الله الرشيد محمد احمد ولد في مقاشي عام ١٩٣٠ ، تخرج في جامعة الخرطوم عام ١٩٥٥ ، ونال ماجستير القانون في جامعة كمبردج عام ١٩٦٦ ، عمل بالسلك القضائي الى ان أصبح محامياً عاماً لديوان النائب العام ١٩٧٣ ، ثم رئيساً للمحكمة العليا ، بعدها تولى رئاسة القضاء منذ عام ١٩٧٦ حتى نهاية حكم نميري عام ١٩٨٥ . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٧٦٦ .

[٣٤] منصور خالد ، النخبة السودانية وادمان الفشل ، ج٢ ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٦١٦ .

[٣٥] المصدر نفسه .

[٣٦] صحيفة الجمهورية ، العدد (١١٤٧٧) ، القاهرة ، ١٩٨٥/٤/١ .

[٣٧] بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص٢٠٠ .

[٣٨] تجديد ولاية نميري ، مجلة الرسالة ، العدد (١٠٣٨) ، الكويت ، ١٩٨٣ ، د. ص .

[٣٩] عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص٧٠ .

[٤٠] عبد الوهاب الأفندي ، الثورة والاصلاح السياسي في السودان ، منتدى ابن رشيد ، لندن ، ١٩٩٥ ، ص٢١١.

[٤١] فؤاد مطر، الإسلام المحايد في السودان ، مجلة التضامن، العدد (٣٢) ، فرنسا، ١٩٨٣، ص٦٠.

[٤٢] المكاشفي طه الكباشي ، تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان بين الحقيقة والإثارة ، ط٢، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص١٣ .

[٤٣] أسماء عبد الرحيم، مايو سجل العنف، مجلة الدستور، العدد(٣٠٦)، لندن، ١٩٨٥، ص٣٤.

[٤٤] عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص٧١ .

[٤٥] الإخوان المسلمون يركبون الموجة والاتحاد الاشتراكي يتفرج، مجلة التضامن، العدد (٢٤)، فرنسا، ١٩٨٣، ص١٦ .

[٤٦] بابكر حسن مكي ، النميري الإمام والروليت : أسرار ١٦ سنة من حكم المشير للسودان ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، د. ت ، ص١٥٥ .

[٤٧] محمد سعيد القدال، الإسلام والسياسة في السودان ١٦٥١– ١٩٨٥، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٠٩ .

[٤٨] حسن مكي ، الحركة الإسلامية ..، ص١٣٢ .

[٤٩] جمهورية السودان الديمقراطية ، رئاسة الجمهورية – الأمانة العامة ، النشاط الرئاسي للسيد رئيس الجمهورية جعفر محمد نميري ١٩٨٣– ١٩٨٤ ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص٦٤ .

[٥٠] حسن مكي ، الحركة الإسلامية ..، ص١٣٠ .

[٥١] عدنان بدر ، نميري يلعب ورقته الأخيرة ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (٢٤) ، فرنسا ، ١٩٨٣ ، ص٢١ .

[٥٢] ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص٣٠٥ .

[٥٣] و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (R e p 56) ، السودان من اليأس الى الأمل ، ٢ كانون الثاني ١٩٨٦ ، ص٤ .

[٥٤] عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص٧٣ .

[٥٥] ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص٣٠٧ .

[٥٦] نميري للتضامن ، نهاية العالم قد تبدأ من لبنان ولا إمامة بعد اليوم في السودان ، مجلة التضامن ، العدد (٣١) ، فرنسا ، ١٩٨٣ ، ص٧ .

[٥٧] عبد اللطيف البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

[٥٨] جان غيراس ، النميري يتستر بالدين ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (٦١) ، فرنسا ، ١٩٨٣ ، ص٣٢.

[٥٩] صحيفة الأهرام ، العدد (٣٥٦٢٧) ، القاهرة ، ١٩٨٤/٦/٢٨ .

[٦٠] ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص٣٠٩ .

[٦١] السعودية– السودان ضمانات لنجاح القمة، مجلة الأسبوع العربي، العدد (١٢٥٧)، بيروت، ١٩٨٣ ، د.ص.

[٦٢] أسماء عبد الفتاح ، ملاحظات حول الثورة التشريعية في السودان ، مجلة الدستور ، العدد (٣١٢) ، لندن ، ١٩٨٣ ، ص٢ .

[٦٣] الصادق المهدي ، سنطبق الشريعة في ظل الحرية والديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٣٢) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص٥٣ .

[٦٤] محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص٣١١ .

[٦٥] صحيفة الأخبار ، العدد (١٠٦٠٤) ، القاهرة ، ١٩٨٦/٥/١٣ .

[٦٦] ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص٣١١ .

[٦٧] أودع الصادق المهدي في السجن من دون تحقيق أو محاكمة ، وبقي فيه حتى كانون الأول ١٩٨٤ ، وحتى عندما أُفرج عنه وضع تحت الاقامة الجبرية في منزله لتسهيل مراقبته . للمزيد انظر : غراهام توماس ، تقلب في السجون والمعتقلات وقادر على التعامل مع الأزمات ، مجلة التضامن ، العدد (١٥٩) ، فرنسا ، ١٩٨٦، ص٧٣ ؛ صحيفة الوطن ، العدد (٣٧١٦) ، الكويت ، ١٩٨٥/٦/٢٥ .

[٦٨] و . خ . ع ، مركز البحوث والمعلومات ، وثيقة رقم (T – P 243/13 – 66) ، السودان بعد الدكتاتورية والديمقراطية والاضطرابات ، (محدود التداول للغاية) ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٦ ، ص١١ .

[٦٩] حسن مكي ، الحركة الإسلامية ..، ص ١٣١ ؛ صحيفة الرسالة ، العدد (١١٨١) ، الكويت، ١٩٨٦/٣/٣٠.

[٧٠] مصطفى بكري ، قصة الثورة في السودان ، دار عماد للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص٦٨– ٦٩ .

[٧١] ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص٣١٠ .

[٧٢] فتح الرحمن محجوب ، قوانين الشريعة الإسلامية : الإخوان انقسموا حولها والأمة والاتحاديون مع المبدأ وليس التطبيق ، مجلة التضامن ، العدد (١١٧) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، ص٦٧ .

[٧٣] بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص٢٠٥ .

(٧٤) ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق ، س ن – ١١٠٦/٧ ، رقم الوثيقة ٢٤٣٧ ، بيروت ، ١١ أيلول ١٩٨١ .

(٧٥) التجاني الطيب بابكر ، البحث عن الإسلام في السودان ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ٢٠٠٥ ، ص٥١ .

(٧٦) بونا ملوال : إعلامي وسياسي جنوبي كان محرراً لصحيفة الفيجلانت بالخرطوم ، وبعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ عُين نائباً لوزير الثقافة والإعلام (١٩٧٢– ١٩٧٣) ، ووزير دولة للإعلام (١٩٧٣– ١٩٧٦) ، ووزير للثقافة والإعلام (١٩٧٦– ١٩٧٧) ، ثم عضواً بالمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي . للمزيد انظر : عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان ، ج١ ، المصدر السابق ، ص٣٤٦ .

(٧٧) عبد العظيم محمد ابو الحسن ، قضية إسلامية الدستور والقوانين في السودان ١٩٥٥– ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ام درمان الإسلامية ، السودان ، ٢٠١٠ ، ص١٤٠ .

(78) Amir H. Idris , Conflict And Politics Of Identity in Sudan , Palgrave Macmillan , New York , 2005 , P. 67 .

(٧٩) منى حسين عبيد ، حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية السودانية من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص١٣٥– ١٣٦ .

(٨٠) بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص٢٠٦ .

(٨١) حسن مكي محمد احمد ، قصتي مع الحركة الإسلامية ، ط١ ، شركة المطابع السودانية للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠٠٦ ، ص٨٧ .

(٨٢) وقيع الله حمودة شطة ، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل ، مجلة قراءات سياسية ، العدد (٦) ، الخرطوم ، ٢٠١٠ ، ص٦٠ .

(٨٣) بشرى راضي غضبان ، المصدر السابق ، ص٢٠٦ .

(٨٤) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص٣١٥ ؛

Roland Marchal, Le Soudan d’un conflit à l'autre, Les Études du CERI, No.(107-108), Centre d'études et de recherches internationales, France, 2004, P. 3 .

(٨٥) الإخوان الجمهوريون : هم في الأصل حزب سياسي يدعو للاستقلال ، أسسه محمود محمد طه عام ١٩٤٥، وبدأ فيه بنشر برنامجاً انتقد فيه الارتباط ببريطانيا ومصر ، ودعا الي استقلال السودان وقيام جمهورية سودانية ، ثم أخرج الحزب برنامجاً وضح فيه اهدافه القائمة على الإسلام والقرآن ، وما أن تمكنت قيادات الإسلام السياسي من الوصول الى السلطة حتى أزاحت قائد الحزب الجمهوري من الساحة السياسية وحتى انتهاء تاريخ الحزب. للمزيد انظر: سامية الهادي النقر ، الجمعيات الأهلية والإسلام السياسي في السودان، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٩٧– ٩٨ .

(٨٦) محمود محمد طه : ولد في مدينة رفاعة الواقعة شرق الخرطوم في عام ١٩٠٩ ، التي تلقى فيها تعليمه الابتدائي والثانوي ، بعدها ألتحق بكلية غردون فرع الهندسة وتخرج فيها عام ١٩٣٦ مهندساً ، بعدها عمل بمصلحة سكك الحديد بمدينة عطبرة إلا انه ترك عمله وتفرغ لممارسة عمله الخاص حتى عام ١٩٦٦ ، تزعم الحزب الجمهوري الذي جاهر بمعارضته لقوانين الشريعة التي فرضها نميري مما اوقعه في خلاف مع

السلطات كان نتيجتها الاعتقال ثم الحكم عليه بالإعدام وتنفيذه في الثامن عشر من كانون الأول عام ١٩٨٥. للمزيد انظر : ذاكر محي الدين عبد الله ، محمود محمد طه دراسة تاريخية في نشاطه وفكره السياسي في السودان ، مجلة آداب الرافدين ، العدد (٦٣) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠١٢ ، ص١١١ .

(٨٧) حسين شعلان ، النميري يستكمل حلقات الأزمة ، مجلة اليوم السابع ، العدد (٣٨)، فرنسا، ١٩٨٥، ص٤.

(٨٨) نميري يحرق كل اوراقه فماذا بعد ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (٩٠) ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، ص١٢ .

(٨٩) حسين شعلان ، النميري يستكمل حلقات الأزمة ، المصدر السابق ، ص١٢.

(٩٠) ذاكر محي الدين عبد الله ، المصدر السابق ، ص١٣٣– ١٣٤ .

(٩١) أ. م. ح. و . و، وثيقة رقم (٢٦٦١٥) ، بيان حول محاكمة محمود محمد طه ، ٧ شباط ١٩٨٥ ، ص٢.

(٩٢) محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

(٩٣) صحيفة الأهالي ، العدد (١٧٢) ، القاهرة ، ١٩٨٥/١/٢٣ .

(٩٤) ذاكر محي الدين عبد الله ، المصدر السابق ، ص١٣٥ ؛

Abdullahi Ali Ibrahim, Decolonizing the Judiciary and Islamic Renewal In the Sudan, 1898-1985, Brill, 2008 , P. 45.

(٩٥) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص٣١٢ .

(٩٦) إعدام زعيم الإخوان الجمهوريون يطرح اكثر من سؤال، مجلة التضامن، العدد (٩٤)، فرنسا، ١٩٨٥، ص١٨.

(٩٧) محمد سعيد القدال ، الإسلام والسياسة في السودان ، المصدر السابق ، ص٢٢٧ .

(٩٨) صحيفة الصحافة ، العدد (٧٩٤٥) ، الخرطوم ، ١٩٨٥/١/١٨ .

(٩٩) صحيفة الأيام ، العدد (١١٤٥٩) ، الخرطوم ، ١٩٨٥/١/١٨ .

(١٠٠) صحيفة الأيام ، العدد (١١٤٦٠) ، الخرطوم ، ١٩٨٥/١/١٩ .

(١٠١) صحيفة الوطن ، العدد (٣٥٦٠) ، الكويت ، ١٩٨٥/١/١٩ .

(١٠٢) صحيفة الأنوار ، العدد (٨٦٢٤) ، بيروت ، ١٩٨٥/١/١٩ .

(١٠٣) صحيفة الرأي ، العدد (٥٣٢٨) ، الأردن ، ١٩٨٥/١/١٩ .

(١٠٤) ابتسام محمود جواد ، المصدر السابق ، ص٣١٣ .